الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية

Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵜⵙⵉ ⴷ ⵜⵓⵎⵙⵉ ⴷ ⵜⵉⵏⵓⵖ

Conseil Economique, Social et Environnemental

الحوار الجهوي العال المستوى حول التشغيل في شمال أفريقيا

" استراتيجيات التنمية وسياسات خلق فرص الشغل في شمال أفريقيا:

ربط حلقات الوصل المفقودة "

الرباط، المغرب، 24-25 نيسان/أبريل 2019

مذكرة مفاهيمية

العلاقة بين النمو والتشغيل معقدة ومتعددة الأبعاد. ويبين التحليل أن النمو وحده لا يكفي لضمان توفير فرص للشغل والحد من البطالة (صالحة، مرابط 2019) .فمنذ الأزمة المالية للعام 2008، ورغم أن التشغيل كان محور سياسات واستراتيجيات خاصة في شمال أفريقيا [1]، فإن الفجوة اتسعت، وبشكل مطرد، بين نمو التشغيل والنمو الإجمالي للقوى العاملة مما جعل المنطقة توصف بأنها منطقة "نمو البطالة". وما تزال البطالة في شمال أفريقيا في مستوى عال نسبيا يصل إلى 11,5٪ في 2018 (المنظور الاجتماعي للتشغيل حسب منظمة العمل الدولية. التوجهات العامة في 2018). وهي إحدى أهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. إن فهم سبب عدم نمو اقتصاديات شمال أفريقيا[2] بأكبر ديناميكية ممكنة، وعدم خلقها ما يكفي من مناصب الشغل "ذات الجودة" هي مسألة أساسية ينبغي معالجتها إذا ما أرادت هذه البلدان تحقيق نمو مستدام وشامل، إلى جانب الاستقرار السياسي.

الخلفية الجهوية والسياق العام

هناك حقيقة مفادها أن الطلب في أسواق الشغل بشمال أفريقيا لم يكن كافيا على مستوى الكم والكيف لتوفير وظائف تتناسب مع تزايد عرض الوافدين الجدد على هذه الأسواق من المتعلمين. وعلى سبيل المثال، في الفترة ما بين عامي 2000 و 2008، قدرت المندوبية السامية للتخطيط أن نقطة واحدة من نمو الناتج الداخلي الخام في المغرب توفر 30.000 منصب شغل؛ وهو رقم انخفض بنسبة 65 ٪ ليصل إلى 10500 منصب شغل فقط في الفترة من 2009 إلى 2017 (المندوبية السامية للتخطيط 2018). ونتيجة ذلك، يوجد في شمال أفريقيا أحد أدنى معدلات مشاركة للقوى العاملة، وأحد أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، كان معدل مشاركة القوى العاملة في شمال أفريقيا هو الأدنى من بين مناطق العالم بحيث بلغ 46.8٪ في 2017. وتلتها بأعلى معدل منطقة جنوب آسيا بنسبة 54.1٪ ويبلغ المتوسط العالمي 62٪. كما أن معدل البطالة البالغ 11.5٪ في 2018 (المنظور الاجتماعي للتشغيل حسب منظمة العمل الدولية. التوجهات العامة في 2018) يعتبر أيضا الأعلى في مناطق العالم، ويليه في الترتيب الأعلى مناطق شمال وجنوب وغرب أوروبا بمعدل 8.4٪ في حين يصل المتوسط العالمي إلى 5.5 ٪[3]. وعلاوة على ذلك، تتجه معدلات البطالة لدى النساء إلى أن تكون أعلى بكثير من معدلات الرجال في شمال أفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخرى بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية. وتبلغ نسبة بطالة الإناث مقارنة مع الذكور 2.3 في شمال أفريقيا، وأعلى نسبة تليها في الترتيب العالمي هي منطقة جنوب آسيا ب 1.4 ويبلغ المتوسط العالمي 1.2.

في الوقت الذي يفترض عموما أن مستوى أعلى من التعليم يحد من الحواجز ومن الوقت اللازم لدخول سوق العمل، فإن ارتفاع سرعة التحصيل العلمي في شمال أفريقيا يرتبط بارتفاع معدلات البطالة عوض انخفاضها. وهكذا يعتبر معدل بطالة الشباب في شمال أفريقيا في 2017 هو الأعلى وإلى حد بعيد من بين مناطق العالم بنسبة 29.5 ٪، وتليها أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 18.5 في المائة، بينما يبلغ المتوسط العالمي 12.6 في المائة (المرجع نفسه). والواقع،

---

[1] تشمل منطقة شمال أفريقيا: الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان وتونس.

[2] [2] Patrinos، HA، و MontenegroCE (2014). تقديرات قابلة للمقارنة لعائدات الاستثمار في التعليم في جميع أنحاء العالم، (سبتمبر)،41-70201-https://doi.org/10.1596/1813-9450 .

[3] التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية ILO STATA، ماي 2018.

أن شمال أفريقيا تعد واحدة من بين المناطق القليلة في العالم التي تزيد فيها بطالة العمال المتعلمين عن مثيلتها في المناطق الأقل تعليماً. في مصر، مثلا، في 2015، كانت معدلات بطالة الشباب الحاصلين على التعليم الأساسي تصل إلى 14.9 في المائة، وبالنسبة للشباب الحاصلين على تعليم متقدم، كان معدل البطالة يبلغ 56.7 في المائة (تقرير منظمة العمل الدولية 2017). ونفس الوضع تعرفه الجزائر وتونس.

ويرجع هذا الوضع إلى ما يميز شمال أفريقيا من نمو منخفض نسبيا لإنتاجية العمل، مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه المنطقة ويجعل من الصعب جني ثمار الأسواق التي صارت معولمة. فدول المنطقة تنشط بشكل هامشي فقط في مجال التجارة العالمية، وتقبع تحت عراقيل عجز هيكلي متزايد ناتج، في جزء كبير، عن محدودية تنويع منظوماتها الإنتاجية. للأسف، لم تستفد هذه المنطقة استفادة كاملة من موقعها الجغرافي الفريد من نوعه المتمثل في قربها من سوق الاتحاد الأوروبي، وهو أحد أوسع الأسواق في العالم، ووقوعها على مفترق الطرق بين الشرق الأوسط وأفريقيا.

أدى النمو المعتدل، وضعف التنويع، وانخفاض الإنتاجية، إلى جانب عوامل أخرى، إلى ظهور بطالة مزمنة في المنطقة. ولمعالجة العوائق الهيكلية طويلة الأمد لخلق فرص العمل في شمال أفريقيا، ينبغي على هذه المنطقة أن تتبنى إطارا شاملا يشرك القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات المزمنة المرتبطة بالحكامة الجيدة والتحول البنيوي، ومناخ الأعمال، وقطاع خاص ضعيف، وأسواق عمل مزدوجة، وعدم ملائمة التعليم والمهارات لحاجيات السوق (أمين وآخرون 2012؛ أسعد 2014، بن جليلي 2010، شعبان 2009، 2010، رضوان 2006؛ صالحة ومرابط 2019).

إطار اقتصادي عام ومناخ أعمال غير ملائمين

رغم التقدم الجيد الذي تم تحقيقه في ما يخص تطبيق إصلاحات في مجال الأعمال مكنت المغرب وتونس من أن يكونا من بين أفضل 10 دول في أفريقيا في مؤشر مناخ الأعمال حسب تقرير 2018، ومكنت من تسليط الضوء على موريتانيا عبر حلولها ضمن الدول 10 الأولى عبر العالم في مؤشر مناخ الأعمال في 2016. رغم ذلك، مازالت هناك مظاهر جمود في مناخ الأعمال وسوق الشغل مما يحد من الديناميات الاقتصادية ويؤثر على خلق فرص للشغل. إن ضعف الحكامة وقلة مساءلة المؤسسات العمومية هو جوهر عدم فعالية ضخ الموارد في الاقتصاد سواء بين الشركات أو بين القطاعات. وهو ما يؤدي إلى قلة تنسيق السياسات، وعدم فعالية تنفيذها، وانخفاض أداء المؤسسات (البنك العالمي 2013). ويبين مؤشر "مو إبراهيم للحكامة" أن تونس هي أفضل بلد في شمال أفريقيا على مستوى الأداء في العام 2018 (المرتبة 9 في أفريقيا)، يليها المغرب (15 في أفريقيا)، والجزائر (27 في أفريقيا)، ومصر (29 في أفريقيا)، وموريتانيا (40 في أفريقيا)، والسودان (49 في أفريقيا)، ثم ليبيا (52 في أفريقيا). ورغم حدوث بعض التحسن، ما زال الترتيب العام على مستوى الحكامة ضعيفًا نسبيًا. وقد ساعد ذلك على استمرار ثقافة الامتيازات التي تخلق انحرافات وتمنع الشركات الأكثر إنتاجية من الحصول على الموارد التي تحتاجها للعمل في ظل أحسن الظروف..

إضافة إلى ذلك، تشكل قوانين العمل الصارمة عبئًا ثقيلًا على إعادة توزيع العمالة على أنشطة جديدة وعلى شركات منتجة أو ذات نمو مرتفع والتي تعتبر مساهمة مهمة للغاية في خلق فرص الشغل الصافية. وتظهر الاستطلاعات التي أجريت حول الشركات في شمال أفريقيا أن نسبة كبيرة من الشركات تعتبر أن قوانين العمل عائق رئيسي أمام

أنشطتها التجارية[4]. وهو ما يخلف تأثيرا سلبيا مهما على الإنتاجية والفعالية والنمو. وترى بعض الدراسات أن سياسات سوق الشغل النشطة لم تنجح في تحسين فرص العمل لدى الشباب في شمال أفريقيا، ولن تكون، على الأرجح، فعالة جدا في المستقبل (أنجيل وأوردينولا، ليون سولانو 2013، أنجيل - أوردينولا، سملالي وبرودمان 2010). لكن هذه الدراسات أظهرت أنها فعالة في مناطق أخرى من العالم، مثل أمريكا اللاتينية (كارد، كلوف، ويبر 2010). إن فهم ما يجب تحسينه لزيادة كفاءة هذه السياسات في شمال أفريقيا يبقى أولوية كبرى.

ولمواجهة النقص في توفير فرص العمل في اقتصادياتها، لجأت حكومات شمال أفريقيا إلى القطاع العام وإلى الإنفاق العمومي بشكل عام لخلق فرص للشغل. ويؤدي التوظيف في القطاع العام وبمستويات للتعويض وبظروف عمل تتجاوز تلك المتاحة في القطاع الخاص، إلى خلق ازدواجية في سوق الشغل، وإلى تشجيع الباحثين عن العمل إلى الوقوف في طوابير بحثا عن وظائف القطاع العام المرغوب فيها أكثر. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة (الأسعد 2014 ب). علاوة على ذلك، يقلل هذا النوع من التشغيل من قدرة القطاع الخاص على جذب المستخدمين المؤهلين تأهيلا عاليا وذوي المهارات والاحتفاظ بهم.

يشكل تعدد العوامل المؤثرة على التشغيل في شمال أفريقيا تحديًا كبيرًا للسياسات العمومية.

قطاع خاص ضعيف

يتميز القطاع الخاص في شمال أفريقيا بانخفاض معدل الدوران (دخول وخروج الشركات)، بسبب ارتفاع تكاليف الدخول. وهو ما أبقى مجموعة الشركات الصغيرة صغيرة الحجم، وأوقف التشغيل في الشركات القديمة. وفي الواقع، ما يزال معدل إنشاء الشركات الجديدة منخفضًا جدًا، مقارنةً بمناطق العالم الأخرى (ريكرز. 2014).

أبانت الأبحاث أن الشركات الناشئة الصغيرة جدا تترسخ في أقل من خمس سنوات وبأقل من خمسة مستخدمين وأنها كانت المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل في المنطقة. وفي الوقت الذي يتم الإعتراف بأن المقاولات الصغيرة هي الأكثر ابتكارا، وبأنها تخلق أكبر حصة من فرص العمل الجديدة، فإنها تتأثر بعراقيل عديدة مرتبطة بسوء الحكامة، وبالإجراءات الإدارية المرهقة التي لا تتلائم مع متطلبات الحركية السريعة والمرونة التي تميز عالم الأعمال.

لا تحصل المقاولات، خاصة الصغيرة منها، على الدعم اللازم ولا تصل إلى الموارد التي تحتاجها لتسهيل نموها، وليست لديها إمكانية الوصول إلى التمويل والأدوات المالية المناسبة لتكون قادرة على التوسع محلياً ودولياً. وهو ما حد من إنتاجيتها، وقيد من استدامتها، وبالتالي من خلق فرص للعمل (ريكيرز 2014). ما يزال تصنيف دول شمال أفريقيا في مؤشر مناخ الأعمال حسب تقرير البنك العالمي ضعيفًا رغم تقدمه بشكل إيجابي. في 2018، احتلت مصر الرتبة 128، وموريتانيا الرتبة 150، والجزائر 166، والسودان 170، وليبيا 185. وكانت نتيجة المغرب وتونس أفضل، حيث احتلتا، على التوالي، الرتبتين 69 و 88 (تقرير البنك العالمي 2018). وما زال هناك الكثير مما يجب تحسينه في مناخ الأعمال من أجل تحسين ترتيب هذه البلدان، ويمكن استلهام بعض الممارسات الفضلى من الدول الأفريقية الأخرى في هذا المجال.

[4] http://www.enterprisesurveys.org/

هناك حاجة إلى الحكومات لتطلق العنان لإمكانيات وقدرات القطاع الخاص من أجل خلق ديناميكية وتجديد أكبر للهياكل الاقتصادية المبتكرة، التي تخلق فرصا للعمل بعدد كاف وبالجودة المطلوبة.

مناخ الاستثمار

يعتبر تطوير مناخ الاستثمار ضروريا لخلق وظائف أكثر وأفضل. وتشير الدراسات إلى أن الاختلافات في مناخ الاستثمار تلعب دورا مهما في تباين نتائج التشغيل.

في السنوات الأخيرة، أجرت بلدان شمال أفريقيا تغييرات كبيرة على بيئتها التنظيمية وسياساتها لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار (الاستثمارات المحلية والأجنبية). في الجزائر، على سبيل المثال، دشنت عدة إصلاحات لإزالة الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإنشاء شركة، وتخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الأنشطة التجارية. وفي المغرب تم تبسيط إجراءات إقامة الأنشطة التجارية بشكل كبير. وفي السنوات الثلاث الماضية، استمرت موريتانيا في التقدم كمصلح كبير للسياسات المتعلقة بمناخ الاستثمار. وتم تسليط الضوء على هذا البلد في تقرير مؤشر مناخ الأعمال ل 2016 وصنفت ضمن أفضل 10 بلدان عبر العالم تقوم بإصلاحات. وقد أدخلت موريتانيا 12 إصلاحًا رئيسيًا يهم إنشاء شركة، والوصول إلى القروض، والتجارة العابرة للحدود، ودفع الضرائب وتسجيل حقوق الملكية. وأقدمت مصر على إصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار ووضع إجراءات تتعلق بمساطر تتعلق بالانسيابية في خمس مجالات هي: إنشاء الشركات، والوصول إلى التمويل، وحماية صغار المستثمرين، ودفع الضرائب، وتسوية قضايا الإفلاس.

هذه الإصلاحات تمضي في الاتجاه الصحيح، لكن، وكما هو مبين في ترتيب "مؤشر مناخ الأعمال"، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المركزة من أجل الدفع بالاستثمارات بشكل عام من قبل القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الحصول على التمويل

يعد الحصول على التمويل شرطا مسبقا أساسيا للمقاولات حتى تكون قادرة على اغتنام فرص الاستثمار والنمو، وخلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر. ويوضح تقرير التنافسية العالمية للفترة 2017- 2018 أن الحصول على التمويل هو أحد أكثر العوامل إشكالية في ممارسة الأعمال في بلدان شمال أفريقيا حسب ما ذكره مدراء الشركات (شواب 2018). ونتيجة ذلك، فإن الإئتمان المحلي في القطاع الخاص ضعيف نسبياً في بعض البلدان. وعلى سبيل المثال، في 2017، لم يمثل الائتمان للقطاع الخاص سوى 24.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ونسبة 28.5 ٪ في مصر، مقارنة مع 66.5 ٪ في تركيا و 155 ٪ في الصين.

يتميز القطاع البنكي في هذه المنطقة بمستوى عال من التمركز، وما تزال المؤسسات غير البنكية وأسواق رأس المال تعيش في مرحلة البدايات على مستوى النمو، ولا تمثل سوى حصة صغيرة من إجمالي مدخرات القطاع المالي. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز القطاع المالي غير البنكي في شمال أفريقيا، مثل التمويل الصغير، والأسهم الخاصة، وأسواق رأس المال الإستمثاري التي ما تزال محدودة في هذه المنطقة، ولها نطاق محدود من المنتجات ومن قاعدة المستثمرين. وعلاوة على ذلك، تبقى صناعات التأجير والعومولة بشمال أفريقيا صغيرة. وينتشر التأجير أكثر في تونس. ومعظم شركات التأجير هي بنوك أو مؤسسات مرتبطة بالبنوك، مما يعكس سهولة وصولها إلى ودائع الأموال. إن من شأن التنظيم الفعال أن يساعد المؤسسات المالية غير البنكية على تطوير وبالتالي توفير مجموعة أكبر من الخيارات

المالية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يشكل فرصة للمزيد من التنمية، وتعزيز فرص الحصول على التمويل للقطاع الخاص، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبة في الوصول إلى التمويل البنكي بسبب قيود أساسية. فهاته الشركات لها، مثلا، سيولة محدودة وتجد صعوبات في وضع خطط مالية وتجارية متسقة أو الوثائق التنظيمية الضرورية. لهذا السبب تقوم بعض بلدان المنطقة، مثل مصر والمغرب وتونس والحكومات والبنوك بتطوير دعمها لبناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتطوير الثقافة المالية في صفوف رجال الأعمال لضمان الاستدامة وخلق فرص العمل.

مهارات غير مناسبة للتنمية الاقتصادية وللابتكار

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ارتفع مستوى التحصيل العلمي بشمال أفريقيا، مما يؤشر إلى أن استثمارات كبيرة بذلت لتطوير رأس المال البشري في ظل تزايد عدد السكان. واحتلت الجزائر ومصر وليبيا وتونس مراتب متقدمة ضمن أفضل 20 دولة في العالم من حيث الارتفاع الإجمالي في التحصيل العلمي الذي يتم قياسه بناء على عدد سنوات الدراسة خلال الفترة 1980 - 2010. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في نسبة التعليم لم تعط نتائج أفضل على مستوى التشغيل أو الفرص. ورغم أن التعليم ارتفع على مستوى الكم، فإن هناك مخاوف كبيرة من أن نوعية التعليم ما تزال ضعيفة. وهذا ما يشير إلى أن التوسع التعليمي الكبير منذ الثمانينات لم يقابله تحسن في جودة التعليم المقدم، مما يعني أن الزيادات الفعلية في سنوات الدراسة أقل فعالية بكثير.

علاوة على ذلك، هناك فشل للنظام التعليمي في تقديم تعليم عالي الجودة في المجالات والمهارات التي يبحث عنها القطاع الخاص. والتحدي في شمال أفريقيا لا يتمثل في خلق فرص عمل فحسب، بل في توفير وظائف لائقة، وتقليل انعدام الأمن الناجم عن التشغيل الضعيف الاستخدام، والتشغيل الذي يتم فيه استغلال مفرط للعمال الذين يحصلون على أجور منخفضة ويعملون في ظروف صعبة وخطيرة، ولا يرون أي فرصة لتلبية احتياجاتهم. ويؤدي ارتفاع معدلات البطالة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية إلى الهجرة غير الشرعية وغير الآمنة وخاصة في صفوف الشباب.

هناك مصدر آخر للقلق في شمال أفريقيا وهو عدم الاعتراف وعدم توافق المهارات والمؤهلات في جميع أنحاء المنطقة. وهذا يسهم في الاستخدام الضعيف للمهارات، وفي انخفاض الإنتاجية ونقص المهارات. يمثل عدم الاعتراف بالمهارات أو قابليتها للمقارنة عائقًا كبيرًا أمام الحكامة الجيدة لحركية العمال (أو تنقل العمال بين الوظائف أو القطاعات أو المهن داخل أو بين الدول الأعضاء في المنطقة) ويمنع الأفراد من التنقل بين الوظائف، وهو عنصر أساسي في قابلية تشغيل العامل.

إن الافتقار إلى المهارات والوظائف التي يضاعفها عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمدخرة هي إحدى العقبات المشتركة التي تواجه الشباب الذين يحاولون دخول سوق العمل؛ كما تبث أنه ينبغي رفع تحدي خلق فرص عمل مناسبة للشباب المتعلم الذين يدخلون سوق العمل بشكل متزايد كل عام.

ضعف التكامل الإقليمي

تستجيب منطقة شمال أفريقيا لمواصفات المنطقة الاقتصادية الطبيعية. وتتوفر في الوقت نفسه، على معظم العوامل التي تدخل في بناء هيكلي لسوق متكاملة وديناميكية، مع ناتج داخلي خام اسمي يبلغ حوالي 4000 دولار للفرد الواحد (نسبة تعادل القدرة الشرائية هي: 12 ألف دولار PPP) مع امتداد لفضائها المادي، ومستوى مهم للبنية التحتية في مجال النقل. ومع ذلك، تبين الدلائل التجريبية أن التجارة بين بلدان شمال أفريقيا لا تزال أقل بكثير من إمكانياتها. وبعبارة أخرى، لم يكن وجود معظم هذه المحددات كافيا لخلق تجارة بينية على المستوى الأمثل.

بحيث تبقى التجارة البينية الإقليمية هامشية، وتمثل نسبة 5٪ فقط من إجمالي التدفقات التجارية للبلدان المعنية خلال العام 2017، أي أقل بكثير من المتوسط القاري الذي يبلغ 16٪. وفي هذا الصدد، يبين مؤشر الأونكتاد (UNCTAD) للتكامل الإنتاجي للتجارة البينية حصول اقتصاديات شمال أفريقيا على أدنى الدرجات في القارة.

وتبين التقديرات الأخيرة أن بإمكان التكامل الإقليمي، على المدى الطويل، أن يطور النمو الاقتصادي بمعدل واحد في المائة لكل بلد من بلدان المغرب العربي (صندوق النقد الدولي 2018). وهذا من شأنه أن يساعد على مضاعفة التجارة داخل المنطقة وزيادة فرص العمل. ولتحقيق ذلك، ينبغي على هذه البلدان تقليل الصرف الأجنبي، وزيادة تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز بنيتها التحتية. كما أن عملها على تشجيع تنقل الأشخاص يمكنه أيضا أن يساهم مساهمة إيجابية.

إضافة إلى ذلك، من شأن إقامة منطقة للتجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) أن يشجع على زيادة التجارة الداخلية للقارة بأكثر من 60 ٪ (يبلغ حجمها أكثر من 42 مليار دولار). ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن هذه الزيادة تتعلق أساسا بالمنتجات الصناعة التحويلية.

تشير دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2017) حول التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا، إلى أن إدخال تدابير تيسير التجارة، إضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا، سيكون له تأثير إيجابي خاص على التجارة البينية في شمال أفريقيا. وتتوقع النتائج زيادة في التجارة البينية بشمال أفريقيا بنسبة 25٪ على الأقل لبعض المنتجات.

في الواقع، يمكن أن تسهم اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا، عبر رافعة النمو، في التخفيف من تحديات التنمية التي تواجهها بلدان شمال أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بخلق فرص اقتصادية جديدة ونمو الاستثمار وخلق فرص للعمل.

أهداف الحوار الجهوي العال المستوى حول التشغيل في شمال أفريقيا

في هذا السياق، اختارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا من أجل التخصص في مجال "التشغيل والمهارات من أجل التنمية المستدامة". ونظرًا لقدرته على عقد الاجتماعات ومعرفته بشمال أفريقيا، فإن هذا المكتب يوجد في وضع قوي للتعامل مع هذا المجال المهم للغاية، ويمكنه أن يقوم بدور مركز للتفكير، وتوفير المعرفة المناسبة للسياسات القائمة على الأدلة بخصوص هذه القضايا.

لتطوير أنشطته الاستشارية وليتماشى مع أولويات هذه البلدان، ينظم مكتب شمال أفريقيا، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمملكة المغربية، حوارا إقليميا رفيع المستوى ليكون منصة إقليمية للقطاعين العام والخاص لمناقشة موضوع: **"استراتيجيات وسياسات التنمية لخلق فرص الشغل في شمال أفريقيا، ربط حلقات**

الوصل المفقودة" واعتماد برنامج عمل موجه لضبط الاستراتيجيات والسياسات من أجل التغلب على العقبات التي يتم تشخيصها، وخلق قوة دافعة لخلق فرص للعمل.

إن الحل بالنسبة لشمال أفريقيا يكمن في تسخير إمكانات التحول الهيكلي عبر بناء مناخ أعمال مناسب يتيح الوصول بشكل أفضل للتمويل، وتعزيز سياسات فعالة في ما يخص سوق العمل (وخاصة للشباب)، وتوفير تعليم جيد، وتقوية القطاع الخاص وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة للعب دور أكثر نشاطا في التحول الاقتصادي. وهذا أمر بالغ الأهمية لدعم توجه القطاعات الإنتاجية لخلق وظائف ذات جودة كافية للاستجابة للطلب المتزايد.

وسيقوم المنتدى بالبناء على نتائج البحث والتحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسات الشريكة الأخرى والأوساط الأكاديمية التي تشتغل على هذه القضية الهامة بالنسبة لتنمية شمال أفريقيا بهدف وضع خطة عمل ملموسة للشغل في المنطقة. والهدف من ذلك هو تشخيص القضايا الرئيسية المتعلقة بقدرة الشركات على إيجاد وظائف، ووضع إجراءات تساعد الحكومات على بلورة الإصلاحات المناسبة (السياسات والحكامة وقدرات الدولة) لمعالجتها بكفاءة.

والسؤال الأساسي هو كيف يمكن تطوير القدرات، بالنسبة للقطاعات الخاصة أو العامة، في ظل شراكة بين القطاعين العام والخاص حتى تتم معالجة شاملة للقضايا التي تواجه القطاع الخاص، وحتى يكون الدعم والحوافز التي تقدمها الحكومات أكثر فعالية، ويعطي نتائج ملموسة ومستدامة من حيث التحول الهيكلي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

خلال هذه المنتدى ستتم مناقشة الأسئلة التالية:

- ما هو التأثير الذي خلفته مختلف التدابير والسياسات المتخذة لتعزيز التشغيل؟ وكيف يمكننا أن نتعلم من تجارب السياسة السابقة لوضع الإطار الصحيح لضمان خلق فرص عمل مستدامة وشاملة؟
- ما هي الإصلاحات المتعلقة بالحكامة اللازمة لزيادة كفاءة القطاع العام في معالجة العقبات المستمرة، وجعل السياسات العامة أكثر فعالية، ودفع ديناميات سوق العمل النشطة؟
- كيف يمكن تغيير الهياكل الاقتصادية العالية التمركز حاليا في دول شمال أفريقيا والتي تشجع البحث على أنشطة الريع (خاصة في قطاع التعدين) وتقوض التحول الهيكلي؟
- ما هي الأدوات الرئيسية لتعزيز ريادة الأعمال وتطوير الشركات الصغيرة لضمان نمو شامل ومستدام؟ وكيف يمكن خلق بيئة عمل مواتية لتعزيز ودعم القطاعات الإنتاجية التي لها إمكانيات ثابتة مؤكدة لخلق فرص للعمل؟
- كيف يمكن زيادة فرص الحصول على التمويل وتطوير أدوات تمويل مبتكرة يمكن الوصول إليها بسهولة للشركات ذات الإمكانات العالية؟
- كيف يمكن توسيع نطاق السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتصديرها، بدءاً من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة إلى أنشطة ذات القيمة المضافة العليا داخل المنطقة لتحقيق تحول هيكلي وخلق فرص للعمل؟
- كيف يمكن إعادة التفكير في أنظمة التعليم والتكوين لتتناسب مع احتياجات القطاع الإنتاجي مع الأخذ في الاعتبار التحديات الناجمة عن الاختلالات التكنولوجية؟

- كيف يمكن ضمان استخدام فعال لتدابير بناء القدرات، بما في ذلك التكوين المهني، لتحقيق انتقال مناسب لمجموع العمالة "الفائض" في القطاع الزراعي، إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة الغذائية، لجعل القطاع الأساسي أكثر قدرة على المنافسة وزيادة القيمة المضافة الصناعية وإنتاجية التشغيل؟ وما هي الأداة السياسية التي يجب استخدامها لتسخير ديناميات تنقل اليد العاملة من أجل تعزيز التشغيل في بلدان المنطقة؟
- لا يتمثل التحدي في شمال أفريقيا في خلق فرص للعمل فحسب، بل في توفير وظائف لائقة وتقليل انعدام الأمان الناجم عن ضعف التشغيل والاستغلال المفرط للعمال الذين يحصلون على أجور منخفضة ويعملون في ظروف صعبة وخطيرة ولا يرون أي فرصة لتلبية احتياجاتهم. إذا كان إيجاد مناصب شغل لائقة هو الطريق الأكثر ملاءمة للتنمية المستدامة، فكيف يمكن خلق هذه المناصب؟ وما هي أنواع المناصب المطلوبة؟ ومن هم المستفيدون المستهدفون؟
- كيف تؤثر قوانين وتنظيمات الشغل على التشغيل في المنطقة؟ هل من السهل على الشركات توظيف الناس؟ كيف تتم مقارنة تكاليف التشغيل (الضرائب والأجور) بالإنتاجية في شمال أفريقيا؟ هل لدى بلدان شمال أفريقيا وكالات تساعد العمال والشركات على التجمع؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما مدى فعاليتها؟ كيف يمكن خلق وظائف مناسبة؟ وما هي أنواع الوظائف المطلوبة؟

ستكون أمام دول المنطقة الفرصة لمراجعة سياسات التشغيل بعمق. والهدف هو صياغة استراتيجيات جديدة، أكثر تكاملا وشمولية، تقوم على أساس المشاركة الفعالة من أول المعنيين، وعلى إرادة سياسية أقوى قادرة على إصلاح مقاربات الحكامة، وتعبئة المزيد من الموارد لتلبية الحاجيات المنتظرة، لا سيما لدى الشباب والسكان الأكثر هشاشة.

نتائج متوقعة

وضع خارطة طريق وخطة عمل للتغلب على العقبات والحواجز الموجودة لإقامة قطاع إنتاجي ديناميكي يخلق فرص عمل توفر فرصا متساوية للشباب والنساء مع ضمان تنمية شاملة وعادلة في جميع بلدان شمال أفريقيا.

المشاركون

مسؤولون رفيعو المستوى يمثلون القطاع الخاص والقطاع العام والأوساط الأكاديمية.

تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده

سيعقد الاجتماع بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمملكة المغربية بالرباط، يومي 24 و 25 نيسان/أبريل 2019.

جهات الاتصال

التنسيق: السيد عزيز جيد
اقتصادي بالمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
البريد الإلكتروني: jaid@un.org

إدارة المعارف: السيد سالم الصبار
البريد الإلكتروني:sebbar@un.org

الاتصال: السيدة هدى فيلالي أنصاري
البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org

التوثيق: السيد محمد مصدق
البريد الإلكتروني: mosseddek.uneca@un.org

الأمانة: السيدة نعيمة صحراوي
البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org

الهاتف: 13 56 71 537 (0) (212)+ / 29 78 71 537 (0) (212)+

قائمة المراجع المذكورة

أمين، م. ر. أسعد، ن. البحارنة، ك. ديرفيس، ر. م. ديساي، ن.س. ديلون، أ. جلال، هـ. غانم، س. جراهام، و د. كوفمان. 2012. "بعد الربيع: الإنتقالات الاقتصادية في العالم العربي.

أنجيل أوردينولا، دييغو. ف. وأ. ليون سولانا. 2013. "أجندة إصلاح من أجل تحسين توصيل ALMPs في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". مجلة IZA لسياسة التشغيل 2 (13): 1 - 25.

أنجيل أوردينولا، دييجو ف، أمينة سملالي، ستيفاني برودمان. 2010. "التموين غير العمومي لبرامج سوق العمل النشطة في البلدان العربية المتوسطية: جرد لبرامج الشباب". ورقة لمناقشة الحماية الاجتماعية. واشنطن.

أسعد، ر. 2014 أ. "فهم أسواق العمل العربية: الإرث الدائم للثنائية". مجلة "إيزا" للتشغيل والتنمية 3 (1).

أسعد، راكي. 2014 b "فهم أسواق العمل العربية: الإرث الدائم للثنائية". مجلة "إيزا" للتشغيل والتنمية 3 (1): 1- 25.

بن جيليلي، رياض. 2010. "إعادة النظر في مشكلة البطالة في المنطقة العربية". رقم 1015 API / WPS سلسلة أوراق عمل. المعهد العربي للتخطيط. .الكويت.

كامبانطي، فيليبي ر، دافيد كور. 2012 "لماذا كان العالم العربي يستعد للثورة؟ التعليم، والفرص الاقتصادية، والربيع العربي". مجلة المنظورات الاقتصادية. عدد 26 (2): 188-167.

كارد، دافيد، يوشن كلوف، أندريا ويبر. 2010. "تقييمات سياسة سوق العمل النشطة: ما وراء التحليل". المجلة الاقتصادية 120: 452-477.

شعبان ، جاد. 2009. "الشباب والتنمية في البلدان العربية: الحاجة إلى مقاربة مختلفة". دراسات الشرق الأوسط 45 (1): 33-55.

2010-"خلق فرص العمل في الاقتصاديات العربية: الإبحار عبر أمواج صعبة".

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2017. "التصنيع عبر التجارة في سياق منطقة التبادل الحر القارية والاتفاقيات الكبرى".

المندوبية السامية للتخطيط. المغرب. 2018. "مقدمة لدراسة "التكوين والتشغيل في المغرب".

صندوق النقد الدولي. 2018. الاندماج الإقتصادي للمغرب العربي: مصدر غير مستغل للنمو".

رضوان، سمير. 2006. "مشكلة بطالة الشباب في منطقة الإسكوا". بيروت.

ريكرز ، بوب ، حسن عروري ، كارولين فروند ، أنطونيو نوسيفورا. 2014. "ما هي الشركات التي توفر أكبر عدد من الوظائف في البلدان النامية؟ دليل من تونس" . ورقة بحث حول سياسة البنك العالمي. واشنطن.

صالحة، أسامة بن ، زهير مرابط. 2019. "هل النمو الاقتصادي عاطل حقًا؟ دليل تجريبي من شمال أفريقيا. "دراسات اقتصادية مقارنة (0123456789). بالغراف ماكميلان. المملكة المتحدة.

شواب، كلاوس. 2018. "تقرير التنافسية العالمية: 2017- 2018". جنيف، سويسرا: المنتدى الاقتصادي العالمي.

البنك العالمي. 2017. "مناخ ممارسة الأعمال في 2018: الإصلاح لإيجاد وظائف."

البنك العالمي. 2013. "وظائف من أجل رخاء مشترك: حان وقت العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". واشنطن: البنك العالمي.